النزاهة توصي بزيادة التخصيصات المالية لصندوق الإسكان

أوصت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الاحد، بزيادة تخصيصات صندوق الإسكان وإعادة إطلاق مبادرة البنك المركزي للسكن.

وذكر بيان للهيئة تلقته وكالة "المطلع"، أن "هيئة النزاهة اقترحت زيادة التخصيصات الماليّة لصندوق الإسكان؛ بغية تغطية أكبر شريحةٍ من المُواطنين المُتقدّمين بطلبات منح قروض السكن، والتنسيق مع البنك المركزيّ العراقيّ لإعادة إطلاق مبادرة السكن ورصد التخصيصات اللازمة لذلك".

وأضاف ان: "الفريق المُؤلّف في دائرة الوقاية الذي قام بزياراتٍ إلى عددٍ من دوائر وزارة الإعمار والإسكان والبلديّات والأشغال العامّة؛ للاطلاع على المشاكل والمُعوّقات التي تعترض عملها، رصد عدم قيام وزارة الماليّة بصرف مبلغ المُوازنة التشغيليّة المُخصّص لصندوق الإسكان للعام 2023، والبالغ ترليون دينار"، داعياً إلى "قيام وزارات الدولة للإيفاء بمبالغ الاستقطاع الشهريّ من مُوظّفيهم المُقترضين من الصندوق، فضلاً عن قيام الصندوق بفرض الغرامات على المُقترضين المُتلكّئين".

ولفت إلى "وجود "6166" مُقترضاً متلكئاً ترتّب بذمّتهم (36,479,773,000) دينار"، مُوضحاً "صعوبة تطبيق نظام الكفيل الضامن للمُقترض، ممّا يضطر المُقترض إلى تقديم أكثر من كفيلٍ".

وتابع ان: "دائرة الوقاية، في تقريرٍ مُرسلةٍ نسخةٌ منه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء ووزيري الإعمار والإسكان والماليّة، حثت الصندوق على مُتابعة تسديد المبالغ الماليّة المُتأخّرة بذمّة الشركات الاستثماريّة والمصارف والبالغة (19,224,675,000) مليار دينارٍ"، لافتاً إلى "عدم استغلال الصندوق رصيد الحساب الاحتياطيّ الخاصّ بالتوسعات البالغ (7,241,123,000) مليارات دينار؛ لغرض التوسّع واستملاك مبانٍ لفروعه في المحافظات".

وأوصى التقرير "بالإسراع في إجراء الكشف الموقعيّ للعقارات المراد الكشف عنها؛ لتسهيل الإجراءات وتقليل فترة منح القروض، بعد مُلاحظة تأخّر تدقيق معاملات المُواطنين في وحدة القبول الإلكترونيّ في الصندوق أكثر من شهرين، كما تمّت ملاحظة انتشار المحامين بكثرةٍ في قاعة المُقترضين والذين يتقاضون مبالغ من المُقترضين؛ لقاء تسهيل إجراءات استلامهم للقرض".

وشدّد "على ضرورة حسم الدعاوى المقامة على الغير واللجان التحقيقيّة الخاصّة بحالات التزوير والرشوة والاختلاس والمُخالفات الإداريّة والماليّة بحقّ المُوظّفين"، مُنبّهاً إلى "وجود (38) دعوى، و(73) لجنةً تحقيقية لم يتم حسمها".

وبين ان "التقرير تطرق إلى عدم إرسال دائرة الإسكان حسابات المشاريع الماليّة إلى خزينة الدولة وقيامها بالتصرّف بالأمانات الضريبيّة الخاصّة بعقود مشاريع الخطة الاستثماريّة"، مبينا "قيام القسم الماليّ في الدائرة بسحب مبلغ (182,289,541,132) مليار دينارٍ من حساب الأمانات " بنك الأمانات" في مصرف الرشيد لم يتم الاستدلال على مصيرها وأوجه صرفها، فضلاً عن عدم قيامه بتسديد الأمانات الضريبيّة المُستحقّة والبالغة (13,245,190,477) مليار دينارٍ، كما قام بتحويل (58,000,000,000) مليار دينارٍ من "بنك الأمانات" إلى "البنك الجاري" في العام 2015؛ لغرض الصرف على حساب المشاريع الاستثماريّة دون استحصال مُوافقة وزارتي التخطيط والماليّة على الصرف الذي تمّ استناداً إلى مُوافقة وزير الإعمار؛ رغم عدم وجود صلاحية بصرف المبلغ الذي لم يتبيّن حتّى الآن ما إذا تمّ تسديده من عدمه".

وأشار التقرير إلى "سحب (8,718,749,477) دينار من حساب الدائرة المفتوح لدى مصرف الرافدين خلال العام 2021، بينما كان مبلغ إيداع (9,108,947,029) دينارٍ، ولم تتم معرفة جهة الإيداع والسحب أو

إعداد المطابقة المصرفيّـَة، خلافاً للتعليمات والإجراءات الواجب اتباعها"، مُضيفاً ان: "القسم الماليّ في الدائرة قام بصرف أكثر من (2,705,000,000) دينارٍ من حساب الأمانات دون وجود رصيدٍ محجوزٍ للجهة الدائنة في الحساب الخاصّ بالرصيد المُدوّـَر للسنوات السابقة".